1509 (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد لله قال الفاضل الفرياغي قالوا الحمد هو القول الخاص اي قول مخصوص معين اي دال على كون المحمود متصفا بالجميل هو عبارة عن المقول لا عن المعنى المصدري كما قال صاحب القاموس القول كل لفظ بدل الانسان تاما كان او ناقصا وصاحب المهذب القول كعنب او عبارة عن الوصف المخصوص فلا يرد ما اورده على قولهم من انه يلزم ان يكون المقول محمودا على الاول فلكونه اسما لا مصدرا حتى يشتق منه المقول واما على الثاني فلكون المقول حينئذ عبارة عن الموصوف بالجميل وهو المحمود ولا استحالة فيه بل الاستحالة اذا كان القول المحمول المخصوص محمولا على المعنى المصدري المعرض عنه بالفارسية بكفتن كه مخصوص است قوله الوصف قال السيد السند في حاشية المطالع انك اذا قلت وصف فلانا بكذا لم يتبادر منه الا فعل اللسان فاللسان يفهم منه موجب التبادر فلذا ترك باللسان قوله بالجميل يحتمل ان يكون الباء صلة للوصف فيكون الجميل محمودا به ويحتمل ان يكون للسببية فيكون الجميل محمودا عليه لكن عبارة الشمسية من قولنا الا انه يحب به يؤيد ان يكون الباء للسببية قوله على جهة التعظيم والتبجيل في ذكر التعظيم والتبجيل المرادف للتعظيم الى التعظيم الظاهري والباطني فالحمد عبارة عن الوصف بالجميل على طريق التعظيم سواء تضمن معنى التعظيم ظاهرا وباطنا وهذا لا يتحقق بدون قصد التعظيم قوله والمراد بالجميل اي الجميل الواقع في الحد اختياري لانه صفة للفعل الاختياري وكل ما هو صفة للاختياري فهو اختياري قوله فتامل لعل وجه التامل ان وجوب

THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS

كون المحمود عليه اختياريا في الحد لا يستلزم ان لا يكون صفات الباري محمودا عليها لانه ليس مختارا فيها والجواب عنه ان المراد بالاختيار اعم من ان يكون حقيقيا او تنزيليا بمنزلة الاختياري فنحمده تعالى على الصفات باعتبار تنزيلها منزلة الاختياري فيها لاستقلال الذات فيها باعتبار الآثار المترتبة الاختيارية عليها او ان المراد به الاختياري في الجملة وان لم يكن المحمود به اختياريا في الصفات المحمود عليها قوله فصل لدلالته الدلالة الاولى الدلالة المطابقية والثانية التضمنية كما هو المشهور وفي القول الاول ايصال صفة للطريق وفي الثاني صفة للدلالة قوله ورجح الاول الخ بان لم ينسب الى المتن خلاف الثاني فلم انهما مجهولان ويحتمل انهما معلومان وقيل الثاني من مقولة القابل الاول قوله واحتمال التجوز مشترك بناء على دفع خلل مقدر من ان نقض المعنى الاول بقوله انك لا تهدي من احببت مدفوع بانه يجوز ان يكون المعنى الثاني للهداية معنى مجازيا فيجوز ان يكون الهداية المنفية محمولة على المعنى المجازي بقرينة صارفة عن معناه الحقيقي بعلاقة السببية المقتضية في الجملة الى الايصال وهذا لا ينافي كون المعنى الاول حقيقيا اذ الحمل على المعنى الحقيقي لازم ما لم يوجد قرينة صارفة عن ارادة المعنى فحاصل الدفع ان احتمال التجوز مشترك بين ما قاله القابل الاول من المعنى الاول وبين ما قاله القابل الثاني من المعنى الثاني فيقبل القابل الثاني بان المعنى الاول للهداية معنى مجازي لها فالهداية محمولة في قوله انك وما نمرود فحملناهم على المعنى المجازي بقرينة صارفة عن ارادة المعنى الحقيقي قوله احتمال التجوز تائيد للقابل الثاني قوله حمله على هذا المعنى اي على المعنى الاول بان المراد من الهداية المفسرة بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب ارادة مطلق تعيينه بلا واسطة فالمعنى انك لا تقدر على ارادة الطريق الموصل الى المطلوب بعينه وتفصيل كل من احببت من الامر بل للبعض الذي اردنا من الحاضرين والغائبين الذين وصلت

بل اعتبر قوله معناها ای فی کان قوله علی معنی محصل ای فی نفس قوله الف ای منظر فیکون
المعنی ناقصا فافاد ذکر لفظ آخر کان تاما قوله ومن ثم بحد ذلک ای الفرق بین الالابة والمنبوة
وغیرها من النسب الاضافیة قوله المطلق المفرد ای بالقیاس الی معناه ولم یقل المفرد
من عبارة المتن وفی قوله المطلق المفرد اشارة الی ان هذا التقیید باعتبار الاسم کما فعله
الشارح المحقق وغیره غیر مرضی لشارح المعارف المحقق الا ان یقال المراد بالاسم اللفظ المفرد
قوله ان اتحد معناه ای باشخص قوله فان قلت آه حاصل السوال ان التقسیم غیر حاصر
لانه لم یدخل الاضمار واسماء الاشارة لعدم دخولها فی کل من هذه الاقسام اما عدم دخولها
فی غیر القسم الاول فظاهر واما عدم دخولها فی القسم الاول فلانها لیست اعلاما ان اراد بالعلم
العلم غیر بانها یصدق علیها التعریف لا یصدق علیها فالاولی ان یقول جزئی حقیقی
بدل قوله علم لانه یطلق علیها الجزئی الحقیقی فیحصل الحصر ومانعة التعریف قوله قلت آه
حاصل الجواب انه یلزم علی تقدیر التعاقب وان التقسیم اعم من التقسیم ای بالاخص معناه قوله لا
تعال ای فی الجواب عن السوال التعاقب قوله الاولی آه ما ظهر من هذا الجواب ان الاضمار
واسماء الاشارة لیست داخلة فی تعریف العلم لانها تخرج من قوله وضعا وقوله المنظور کونها
دفعة فیها اتحد معناه او کثر معناه قوله ومشترک ای مشترک لفظی ای ما وضع لمعان
کثیرة وضعا متفاوتا بعضهم بان یکون فیما وضع له عند بعضهم بحیث قال ان التعاقب ان کان داخلا
فی المفهوم کان مشترکا وان کان خارجا عنه کان مفهوم اللفظ ای حاصل المعنی حاصلا فی
المحل بعد السبوة اذ لا اعتبار لذلک اللفظ الخارج والجواب باختیار الشق الثانی
ای خارجا عن المعنوت خارج عن مفهوم ان اردت فرضه علی الافراد بحیث یحصل فیها عشر
فصاعدا فهی المشترک حصول المعنی فی الافراد لا علی استقلاره فی التعاقب علی السوا قوله

لکن

لکن تنقدح ای لکن یاتی من تغایر الاعتباری قوله ای ابتداء فح یصح ترتب الجزاء علی الشرط
قوله فان اشتهرای فان اشتهر استعماله فی الثانی بحیث یهجر وضعه الاول وترک استعماله فی
الاول قوله شرعا فقل فی الحاشیة الشرع وان کان داخلا فی العرف الخاص الا ان العرف
اطرد علی ذکر الشرع فی مقابلة العرف العام فلذلک جعله قسیما وکان وجه الاطراد التعظیم قوله
داخلا فی احد الاقسام ای کان الاقسام المذکورة مع اتحاد المعنی کذلک تحصل مع تعدد
المعنی بطریق الاشتراک قوله فالاولی ان یجعل التقسیم فیطریق التقسیم ان المفرد اما علم او
متواطا او مشترک وان المفرد اما ان یکون معناه واحدا او کثیرا قوله المفهوم ای ما حصل
عند العقل قوله ای امتنع ان یحکم العقل فیه اشارة الی ان لیس المراد بالفرض ههنا التقدیر
بل التجویز العقلی فح بعد تصوره فالا لصدق هذا التعریف علی واجب الوجود قوله
والعرف ذلک ای کون سبب الامتناع وعدم محرد التصور قوله عن الخصوصیات ای عن
الدلایل والقرائن قوله فان امتنع الحکم ای حکم العقل قوله فانه ای صدق الجزئی قوله وعکسه
ای عکس المنوی وهو ان لم یکن جزئیا کان زیدا صادقا علی کثیرین لا یخفی علیک ان الفائدة
فی قوله دائما وفی قوله وعکسه لزوم فیه بانه فیه حاصله انها قضیة متعولة باعتبار الملازمة علی
صدق اطرافها فیجوز ان یکون الشرط صادقا مع صدق طرفها ومع کذب المقدم وصدق
الثانی قوله لانقال حاصل السوال ان تعریف الکلی غیر مانع وتعریف الجزئی غیر جامع قوله
احد قسمی الفرد المنتشر والقسم الآخر له مفهوم فردا وهو کلی قوله فلا یدرک آه بل لا یدرک الوجود
ایضا قوله فلیس یلزم من هذه العبارة ان عدم تجویز صدق الجزئیة علی کثیرین حقیقة فلا یکون
باعتبار عدم الکثرة ولیس کذلک بل عدم التجویز باعتبار انها غیر قابل للکثرة قوله واما الشیخ
ضعیف البصری الشیخ الذی بیده ضعیف البصر قوله الواحد فی الذهن فیه اشارة الی ان

وامتناع انفكاكه عنها لان محمولات الكاتب اى الانسان ليست مقتضية لتحرك الاصابع و
الامكان متحرك الاصابع بل بوصف الكتابة وان الوصف العنوانى فى المعنى ليس لمدخل فى
ضرورة ثبوت المحمول للموضوع كقولنا كل كاتب حيوان فان الوصف العنوانى اى الكتابة
ليس لمدخل فى ثبوت الحيوانية بل مجرد الانسانية مقتض لثبوت الحيوانية قوله فان الاظلام
فى الفتاح الاظلام تاريك شدن شب قوله وهو وقت الجبلة اى جبلوا على الارض قوله
فلان الاعم المطلق اى الحيوان مثلا من الاعم من وجه اى الانسان مثلا من شئ اى الابيض
مثلا من ذلك الشئ وهو الابيض قوله فيكون بالمعنى الثانى الذى اعم من وجه من المعنى الاول
فمادة الاجتماع كل انسان حيوان ومادة الافتراق من الثانى كل كاتب انسان ومادة الافتراق
من الاول كل كاتب متحرك الاصابع قوله وهو اعم مطلقا اى لو قيس اعم من الضرورية مطلقا
لانه كلما تحققت ضرورة نسبة المحمول الى الموضوع فى جميع اوقات وجوده تحققت فى
وقت معين من جميع اوقات وجوده قوله فلعدم التعين ليس المراد من ان عدم التعين
قد يفيد حتى يكون المنتشرة مقيدة بعدم التعين بل المراد منه الاطلاق والارسال اى انها تتكرر
فى وقت ما قوله كما مر بلا ضرورة ولا دوام ولا بوقت معين ولا بشرط الوصف قوله وفيه
نظر اى فى كون الدائمة اعم من الضرورية قوله وليس من وظايف الفن اى فن المنطق قوله
وان بعجلتها اى لا بالامكان الذى لا يستلزم الوقوع قوله بالفعل اى بالفعل
بوقوعها قوله فانها اعم آه فيجامع المطلقة العامة مع الدوام ولا دوام مع الضرورة ولا
ضرورة قوله الوجود معين اى لا دايمة الا ضرورية قوله اعم من المشروطة بل المشروطة اعم من
المطلقة فى الجملة قوله بالوصف اى بالوصف العنوانى قوله مستلزما لصفاى فى جانب
المحمول قوله ولا بالمحمول فيظهر منه افتراقها على تقدير الاتصاف سواء كان فى نفس الامر ولا قوله

مطلقة مثلها فيه اشارة الى ان المطلقة قد لا يكون مثلها دوام مطلقة مثلها قطعا اى الثبوت الضرورى
بحسب نفس الامر او بحسب التقدير قوله مع انفكاكه فالمشروطة اعم من المطلقة فى الجملة قوله كما هو المشهور
فيه اشارة الى ان نسبة المساوات بينهما غير مشهورة قوله لم يعتبروا هذا المعنى اى الثبوت
الامكان قوله فى القاعدة من كون المطلقة اعم من المشروطة على انه فى البحث على ما قيل قوله
بالمعنى المعتبر يعنى ان البسايط المعتبرة وضدها مفردة عنده الثمانية